

المرأة في قطاع الأسماك الفرص والتحديات دراسة حالة مدينة بورتسودان - السودان

مركز بحوث الأسماك- محطة بحوث أسماك
البحر الأحمر- السودان

د. هالة قنديل أبوبكر أحمدون

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مشاركة المرأة في قطاع الأسماك والفرص المتاحة التي يمكن أن تشارك بها والتحديات في هذا المجال بمدينة بورتسودان. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة لاستقصاء آراء عينة من النساء، حيث بلغ عدد أفراد العينة (150) امرأة كما أجريت مقابلات شخصية وحلقات نقاش مع جمعيات نسائية بالمنطقة. من النتائج اتضح أن أعداد النساء في قطاع مصائد الأسماك ضئيل ومن نتائج المقابلات والنقاش توصلت الدراسة إلى أنه لم تشارك الجمعيات النسائية ببورتسودان في الأنشطة المتعلقة بالأسماك ويعود هذا إلى صعوبة الحصول على الأسماك وارتفاع أسعارها. وقد اتضح من نتائج تحليل إجابات العينة على الاستبانة اعتماداً على النسب المئوية، أن هناك عزوفاً للمرأة عن العمل في هذا القطاع أن العادات والتقاليد تمنع مشاركة المرأة في صيد وتسويق الأسماك. وعزا المبحوثون عزوف المرأة عن العمل في هذا القطاع لعدم ملاءمته للمرأة وصعوبة الحصول على الأسماك وعدم وجود شروط كافية للسلامة. اقترحت الدراسة تفعيل الأسواق الفرعية والبيع المتجول وتخصيص سوق نسائي تعرض فيه منتجات الأسماك المختلفة، بالإضافة إلى إدخال العديد من صور منتجات الأسماك. وأوصت الدراسة بضرورة التوعية وقيام ورش العمل والدورات التدريبية واتخاذ الشروط الكافية لسلامة المرأة في هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية : المرأة، قطاع الأسماك، ساحل البحر الأحمر السوداني.

Abstract:

The study aimed to know the extent of women's participation in fisheries sector and challenges and obstacles in this area. To achieve the goals of the study, the descriptive approach was used and the questionnaire was used of 150 women, and personal interviews and discussion sessions were conducted with women's associations in the region. From the results, it was clear that

the numbers of women in the fisheries sector are low, and from the results of interviews and discussion concluded that the women's associations in Port Sudan did not participate in activities related to fish and this is due to the difficulty obtaining and high prices of the fish. from the questionnaire it was clear that there are some traditions that prevent the participation of women in fishing and marketing fish, also there are not enough conditions for safety. The study suggested activating sub-markets and itinerant sales and allocation of a women's market, in addition to introduce different fish products. The study recommended that there is need to raise awareness and conduct workshops and training courses among the community about the importance of this sector and take adequate conditions for women's safety in this field.

Key words: women, fish sector, Sudanese Red Sea Coast.

المقدمة :

يعتبر ساحل البحر الأحمر السوداني (750 كم)، غني بالعديد من الموارد المختلفة ذات القيمة الاقتصادية العالية التي تنتمي إلى عوائل متفرقة.⁽¹⁾ ويأتي معظم الإنتاج في ساحل البحر الأحمر أساساً من أسماك الشَّعْبُ المرجانية بما نسبته (63%)، تليها أسماك القاع بنسبة (2%) وأسماك السردين بنسبة (11%)، أما المنتجات البحرية الأخرى بما في ذلك الروبيان والحبار فتشكل (5%).⁽²⁾ ويقع الساحل السوداني في منطقة تتميز بأقليم شبه الصحراء حيث تحظى بالقليل من الأمطار ولا توجد أنهار بهذه المنطقة وتمتد تلال البحر الأحمر على الشريط الساحلي ويقسم الساحل إلى قرى صغيرة بالإضافة إلى مدينتي بورتسودان وسواكن⁽³⁾. يعتمد سكان المناطق الساحلية بشكل رئيسي على البحر لتحقيق الأمن الغذائي وتوليد الدخل في مثل هذه المنطقة ذات فرص المعيشة البديلة المحدودة ويقدر سكان الولاية حسب الموسوعة الولاية 2006م⁽⁴⁾ بحوالي 725327 نسمة وتمثل النساء 46.8% من إجمالي السكان في مدينة بورتسودان مما يعني أن نسبة النساء من السكان قد شارفت على النصف الأمر الذي يستدعي إدخال المرأة في مشاريع التنمية في كل القطاعات خاصة قطاع الأسماك لما له من أهمية في هذه الولاية ولذا يجب أن يكون هنالك مزيد من الاهتمام بالمرأة في هذا القطاع. إن الاهتمام بدور المرأة في التنمية ظل يتزايد يوماً بعد آخر على النطاق المحلي والإقليمي والدولي حتى تصبح مشاركتها بفعالية في العملية التنموية⁽⁵⁾. يتكون قطاع الأسماك من 1938 صياداً⁽⁶⁾، وقد كانت المشاركة الكلية للمرأة في أنشطة قطاع الأسماك والمصائد 4.7%⁽⁷⁾، حيث كان تواجد المرأة ضئيلاً جداً في قطاع الأسماك. وتعتبر المرأة نصف المجتمع ليس من حيث العدد ولكن من حيث الأدوار التي تقوم بها ومستوى المشاركة التي ظلت تساهم بها في مختلف المجالات والمهام والمستويات فقد فُرض تطوُّر المجتمعات وتغيُّر الأوضاع الاقتصادية والظروف المنبثقة عنها بعض التغيرات والتطورات في وضع المرأة،

كذلك الثورة الصناعية أملت عمالة المرأة كضرورة أسرية واقتصادية^[4]، إن النقلة النوعية في إشراك النساء في سوق العمل قد قوبلت أحياناً بالشك والعداوة والانتقاد ولعل الوصول لحقيقة المرأة نصف المجتمع أدى إلى ضرورة تفعيل دور المرأة حتى نستفيد من نصف قوى المجتمع الأخرى وتبني قرارات وآراء بناء على قدرات الجميع^[8]. وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أنه ما تزال تبرز العديد من التحديات والمعوقات التي تؤثر سلباً على قدرة المرأة على المشاركة الفعلية والفعالة في الحياة الاقتصادية وتتمثل أهم هذه المعوقات في انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل إضافة إلى ذلك تأثير العبء المزدوج على نوعية حياة المرأة وكفاءتها في العمل. فمشاركة المرأة تختلف في الشؤون الاقتصادية كما وكيفا مع اختلاف طرق تحديدها^[9]. إن للمرأة السودانية تاريخاً عريقاً في التنمية على كافة المستويات فقد اتسمت بالدور الفعال الذي تؤديه على كل المستويات سواء في الأسرة أو المجتمع بالحفاظ على تماسك نسيجه الاجتماعي، ومساهمتها المشهودة في مجالات التعليم في مكافحة الأمية والصحة ومجالات التنمية الاقتصادية المختلفة لما لها من دور كبير في تأمين الغذاء لأسرتها ومكافحة الفقر بالإضافة إلى ترسيخ دعائم السلام وإيماناً بالدور المهام فإن كل القوانين السودانية للمرأة تكفل حقوقها على أساس المساواة العادلة وعدم التمييز ومشاركة المرأة تختلف في الشؤون الاقتصادية كما وكيفا مع اختلاف طرق تحديدها^[10]. إن مشاركة المرأة في العمل مقابل أجر تحد من حاجتها للتكاليف على الآخرين لإعالتها، وتعزز ثقافتها بنفسها وباستقلاليتها وبقدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بها^[4] إن النساء السودانيات يشكلن نسبة % 45 من قوة العمل في الخدمة المدنية بالسودان^[10]، كما أثبتت الدراسات أيضاً أن النساء الريفيات يمثلن حوالي % 80-70 من العمالة الكلية في الإنتاج الزراعي^[11]، والمرأة في ولاية البحر الأحمر لها دور فعال وتساهم في الأدوار التنموية، ونلاحظ ذلك بوضوح في الزراعة حيث تساهم في زيادة الدخل والأمن الغذائي وأيضاً تعمل في بعض الأعمال اليدوية التي تساعد في زيادة الدخل وتطوير المهارات والقدرات بالمشاركة في برنامج الأسرة المنتجة وفي قطاع الأسماك وتساهم المرأة في ولاية البحر الأحمر في تربية الحيوانات الصغيرة من الضأن والماعز وتمارس المرأة العديد من المشروعات إذ تقوم بصناعة منتجات الألبان وصناعة الفخار والسعف وقطع أشجار الأراك وبيعها كذلك تمارس العديد من الصناعات الغذائية مثل تجفيف وتمليح الأسماك وصناعة الزينة المنزلية من الأصداف البحرية كما تساهم في صيد الأسماك وصناعة العطور التقليدية للمرأة السودانية باستخراجها من قشور الحيوانات البحرية، تشير الدراسة التي قام بها المجلس الولائي للسكان عام 2005م إن النساء يمثلن % 27.7 من مجموع القوى العاملة بالولاية والبالغ عددها 17502 وتمثل عمالة المرأة % 66 في الوزارات والمحليات^[12]. وأشارت التجارب إلى أن المرأة كانت مناسبة في تصنيع ومعالجة الأسماك والمنتجات السمكية وتلعب المرأة أدواراً مهمة في تصنيع الشباك وصيانتها حيث قامت العديد من المنظمات بتدريب النساء في هذا القطاع مثل الفاو واليونيدو والهلال الأحمر والمنظمة الألمانية. بينما نجد في مناطق أخرى في السودان مثل جبل أولياء تدرجت المرأة في صيد الأسماك وتصنيعها وامتلكت أسطولاً وتعمل المرأة في جمع الأسماك في منطقة خشم القربة، ويتم تصنيع الأسماك وبيعها للأسواق^[10]، ولكن المرأة في ولاية البحر الأحمر تواجه العديد من التحديات المتمثلة في العادات والموروثات الثقافية وأمور أخرى اجتماعية بالإضافة إلى الفقر وقلة التعليم وعدم القدرة على إدارة المعرفة والأخذ بأساليب التفكير العلمي والابتكار للوصول إلى أفضل القرارات التي تعظم الاستفادة في

إطار تزايد الاهتمام العالمي بقضايا المرأة وإسهاماتها في دفع عجلة التنمية في معظم دول العالم وفي السودان وولاية البحر الأحمر بصفة خاصة، وعلى الرغم من الأدوار الملموسة التي قامت بها المرأة في المشاريع الزراعية والمشاريع المصاحبة للإنتاج الحيواني إلا أن دورها في قطاع الأسماك ما يزال محدوداً ومحصوراً ونسبة لأهمية قطاع الأسماك في هذه الولاية كمصدر للدخل ورفع المستوى المعيشي للأسر كان لا بد من معرفة مدى مشاركتها في هذا القطاع بحيث يمكن أن تكون ركيزة من الركائز التي يمكن بها النهوض بهذا القطاع وذلك كونها يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في كثير من المجالات داخل هذا القطاع مما يؤدي إلى النهوض به وتفعيل دورها به وزيادة دخلها وبالتالي دخل الأسرة إذا تم التعرف على الفرص المتاحة ومعوقات المشاركة وإبداء الحلول الأمر الذي استدعى القيام بهذه الدراسة لمعرفة مدى مشاركة المرأة في هذا القطاع وأسباب ضعف المشاركة بغرض التخطيط وتنفيذ برامج تشجع المرأة وتمكن من دمجها في أنشطة القطاع.

أهداف الدراسة :

1. معرفة مدى مشاركة المرأة في قطاع الأسماك.
2. دراسة التحديات والعقبات أمام المرأة وتقديم بعض الحلول لها.
3. التعريف بالفرص التي يمكن أن تشارك بها.

مصطلحات البحث:

قطاع الأسماك: جزء من سوق أو مجتمع أو صناعة أو اقتصاد لمكوناته سمات متشابهة. مثال عليه القطاع المالي، والقطاع الصناعي، والقطاع الزراعي، والقطاع العام الذي يمثل القطاع الحكومي، والقطاع الخاص الذي يضم الأفراد والقطاع غير الحكومي.

العقبات: هي الصعوبات والعوائق ما يعترض سير العمل، أو يحول دون تحقيق شيء وبلوغه.

التحديات: المَخَاطِرَ لِيَصِلَ إِلَى هَدَفِهِ : وَاجْهَهَا وَتَعَلَّبَ عَلَيْهَا

الفرص: اغتنمها وفاز بها

مشاركة: مُشَارَكَةٌ فِي الْعَمَلِ: الْمُسَاهَمَةُ فِيهِ كَانَتْ لَهُ مُشَارَكَةٌ إِيْجَابِيَّةٌ فِي الْإِنْتِاجِ

العادات: كل ما اعتيد حتى صار يفعل من غير جهد

التقاليد: العادات المتوارثة التي يقلد فيها الخلف السلف مفردها: تقليد

البيع المتجول: متنقل من مكان إلى آخر

التقنيات الرقمية: أسلوب أو فنيّة في إنجاز عمل أو جملة الوسائل والأساليب والطرائق واستخدام

الحاسوب والتكنولوجيا.

الدراسات السابقة:

- دراسة أونور(2012)^[12] التي تناولت دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في ولاية البحر الأحمر وذلك لإبراز أهمية تنمية المرأة في ولاية البحر الأحمر وتقييم تجربة تنمية المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة وتوصلت الدراسة إلى ضعف الوعي المصري لدى المرأة في الولاية وعدم وجود برامج توعوية لهن للاستثمار كما أوضحت النتائج أن مشكلة تسويق المنتجات تعتبر واحدة من أهم المشاكل التي تواجه المشروعات النسوية. وأوصت الدراسة بالعمل على حل مشكلة التسويق للمنتجات النسوية عن طريق المعارض والترويج والعمل على زيادة الوعي النسائي المصري.

- دراسة عبد الباقي (2006) ^[4]، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على حجم الدور الذي تقوم به المرأة العاملة في القطاع الصناعي في مدينة ودمدني وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. والتميز النوعي الذي يقلل من دور المرأة ويعمل على عدم تقييم مساهمتها رغمًا عن فعاليتها. اهتمت الدراسة في إطارها النظري بدراسة وتحليل النظريات والفلسفات والآراء والمفاهيم التي اختصت بقضية المرأة وعملها ودورها في التنمية. كما اهتمت باستعراض أوضاع المرأة المختلفة واستعراض الاهتمام الدولي بها والمتمثل في الاتفاقيات والمؤتمرات والندوات التي قامت بشأنها، كذلك جاء في الاستعراض وضع المرأة العربية ومدى مشاركتها في النشاط الاقتصادي، كما تناولت الدراسة بالتفصيل وضع المرأة السودانية بدءاً من تطور تعليمها ثم وضعها قبل وبعد الاستقلال ومن ثم مدى مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية. ثم تناولت الدراسة بصورة تحليلية وضع المرأة العاملة في القطاع الصناعي في مدينة ودمدني ودورها الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه تجاه الأسرة والمجتمع، كذلك قامت الدراسة بمناقشة المشكلات التي تعترض سبيل المرأة العاملة في الصناعات وتعتبر معوقاً لها في تطورها في العمل وفي القيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي، وتمثلت في المشكلات العامة والتي تعترض طريق الصناعة في معظم الدول النامية إلى جانب المشكلات المتعلقة بالعمل وبيئته ثم المشكلات الاجتماعية والأسرية التي تواجه المرأة العاملة. وخرجت الدراسة بالنتائج وأهم التوصيات المتمثلة في ضرورة الإهتمام الأكبر بتعليم المرأة والتعليم الفني الذي يختص بالجانب الصناعي حتى تستطيع المرأة إثبات كفاءتها بصورة أكبر في هذا القطاع، كما يجب توفير المعينات لها في هذا الجانب مثل ضرورة الالتزام بالهياكل الوظيفية التي تضمن للموظفة حقوقها كاملة إلى جانب زيادة الأجور وتوفير الخدمات الضرورية لها حتى تستطيع القيام بدورها تجاه العمل والأسرة والمجتمع متكاملًا.

- دراسة سمير رضوان (2006) ^[13] عن المرأة والتنمية الاقتصادية في البحر المتوسط حيث تناولت تأثير فجوة النوع على النمو الاقتصادي في بلدان البحر الأبيض المتوسط وقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات تهدف إلى تحسين فرص مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية من أجل تدعيم النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

حدود الدراسة:

المجال البشري: مجتمع مدينة بورتسودان

المجال الزمني: العام 2019-2020

المجال المكاني: مدينة بورتسودان

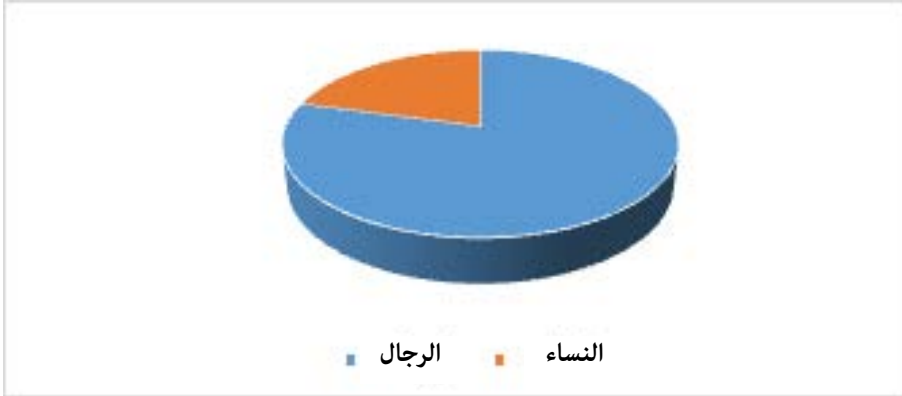
اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لملاءمته لإجراء الدراسة واستخدمت الاستبانة كأداة لاستقصاء آراء عينة عشوائية من النساء حيث بلغ عدد أفراد العينة (150) ، كما أجريت مقابلات شخصية للإدارات في القطاع وحلقات نقاش مع الجمعيات النسائية بالمدينة. واستخدام برنامج SPSS في تحليل النتائج وكذلك برنامج Excel للرسوم البيانية.

النتائج والمناقشة:

أوضحت نتائج المقابلات الشخصية والمسح الميداني لقطاع الأسماك أنه وفيما يتعلق بالقوة العاملة بقطاع مصائد الأسماك في ولاية البحر الأحمر، أنه يمكن تقسيم قطاع الأسماك إلى صياد، تاجر، مصدر ،

متخصص في معدات الصيد، وموظف أو عامل في الحكومة. هناك 1938 صيادًا موزعين على ثلاث مناطق رئيسية على طول الساحل، ليس هناك من ضمنهم صياد من النساء^[6]، مما يوضح أن المرأة لا تشارك بصفة رسمية في صيد الأسماك. ومساهمة المرأة في هذا القطاع في مساعدة أولئك الذين يقومون بهذه العمليات، باستثناء مساهمات محدودة. وقد كانت نسبة الرجال إلى النساء في إدارة مصائد الأسماك البحرية ومحطة أبحاث البحر الأحمر ومصائد الأسماك وكليات علوم البحار هي 21 % ، 41 % ، 48 % على التوالي، مما يوضح أن وجود النساء في قطاع مصائد الأسماك ضئيلاً في جميع مؤسسات ومناشط القطاع. أي أن مشاركة المرأة في قطاع الأسماك ضعيفة^[7]. لذلك يجب تخطيط وتنفيذ برنامج التوعية لتغيير مفهوم المجتمع تجاه عمل المرأة في هذا القطاع وتشجيع وسائل دمجها في أنشطة قطاع مصائد الأسماك. ونجد أن النسبة كانت أعلى في البحوث والجامعة مقارنة بالمصائد وهذا يعود إلى طبيعة العمل الذي يناسب المرأة في هذه المؤسسات من حيث إنه أكاديمي وبحثي.

شكل رقم (1) يوضح نسبة النساء إلى الرجال بإدارة المصائد البحرية



شكل رقم (2) يوضح نسبة النساء إلى الرجال بكلية علوم البحار



شكل رقم (3) يوضح نسبة النساء إلى الرجال بمحطة بحوث الأسماك



ومن نتائج المقابلات والنقاش مع الجمعيات النسائية بالمنطقة توصلت الدراسة إلى أن المرأة كانت مناسبة للعمل في معالجة الأسماك والمنتجات السمكية التقليدية وأن مساهمة المرأة يجب أن تقتصر على هذه الجوانب بالإضافة إلى تصنيع الشباك، وأن صيد الأسماك والإبحار والتعامل مع الأسماك قد لا يكون مناسباً للمرأة، كما أن طبيعتها وعاداتها وتقاليدها تمنع أيضاً وجود المرأة في السوق والنشاط التسويقي. وأوضح النقاش أن الجمعيات النسائية ببورتسودان لم تشارك في الأنشطة المتعلقة بالأسماك على العكس من ذلك كان النشاط واضحاً في جمعيات قرى المناطق الريفية وقد يعود هذا إلى توفر المورد في هذه المناطق وسهولة الوصول إليه. جميع الجمعيات النسائية ببورتسودان لم تتعامل مطلقاً مع الأسماك أو المنتجات المجففة وهذا يعود إلى أن المشكلة الكبيرة التي تواجه الجمعيات النسائية في بورتسودان هي كيفية الوصول إلى الأسماك وارتفاع أسعار الأسماك، مما أدى إلى العزوف عن الدخول في هذا القطاع، باستثناء أولئك الذين يعمل أزواجهن كصيادين. وعلى الرغم من ذلك فإن جميع الجمعيات ترغب في تلقي الدورات التي تكسبها معرفة في هذا القطاع خاصة أساليب المعالجة والحفظ وقد اتفقت الجمعيات النسائية على أن النشاط الأكثر ملاءمة للمرأة هو إنتاج الأسماك أو تصنيعها بالإضافة إلى صيانة وتجهيز معدات الصيد. لذا تم إدخال طرقاً جديدة لمعالجة الأسماك كمنتج، خاصة في المجتمعات المحلية في بورتسودان والتي تتسم بالبعد عن الوصول إلى الأسماك، سيكون لها تأثير كبير على تغيير كثير من المفاهيم والعادات في هذا القطاع كما سيستفاد منها في زيادة دخل الأسرة. وعلى الرغم من أن خروج المرأة للعمل أتاح القيام بأدوار مجتمعية أخرى مثل المشاركة في البرامج التي تقام في مجال العمل إلى جانب العلاقات الاجتماعية في نطاق العمل، مما أكسبها قوةً في الشخصية فأصبحت تشارك زوجها في صنع القرار، وأيضاً انعكس هذا إيجاباً على خصائص شخصية أطفالها⁽⁴⁾. فقد أوضحت نتائج تحليل إجابات عينة الاستبيان والذي اعتمد على النسب المئوية بالجدول رقم (1). أن هنالك بعض العادات والتقاليد تمنع مشاركة المرأة في صيد وتسويق الأسماك

غير أن الأسر لا تتدخل في اتخاذ قرار المرأة في العمل في هذا القطاع، ولكن ليس هنالك تشجيع للعمل به بل توضح النتائج أن أكثر من 70% من هذه الأسر لها علاقة بقطاع الأسماك ولكنهم من الرجال. أوضحت النتائج أيضاً أن عمل المرأة في هذا القطاع ليس له نظرة سلبية من قبل المجتمع، غير أن 90% من النساء ذكر أن هنالك قيوداً على حركة المرأة تمنعها من المشاركة في هذا القطاع وفي دراسة قامت بها منظمة الساحل في منطقة بورتسودان ذكروا أن النساء يقمن بتسويق المحاصيل عبر الوسطاء مما يدل على أن العادات والتقاليد تمنع النساء من الذهاب إلى أسواق المدينة ولبعد المسافات وصعوبة الوصول إلى الأسواق مما أفقد النساء الكثير من العائد المادي (مقابلة شخصية مدير منظمة الساحل، 2019).

اتضح من إجابات المبحوثين عن عبارة تأثير صعوبة الحصول على الأسماك وبعد الأسواق عن العمل في هذا القطاع في جدول رقم 2 أن الوضع الراهن لسوق الأسماك غير مشجع للعمل في هذا القطاع وقد ذكرت ذلك 70% من المبحوثين، وأن صعوبة الحصول على الأسماك يجعل من الدخول في هذا القطاع مهمة صعبة. واتفق هذا مع ما جاءت به دراسة حول عمل المرأة وأن كثرة المشاكل الصحية الناجمة عن العمل وعدم الإحساس بالأمان لعدم وضوح السياسات الحكومية وعدم توفر المادة الخام، وقلة رأس المال، وقلة الإنتاجية كانت هي أهم المشاكل التي تواجه عمل المرأة^[14]. وكحلول مقترحة لهذه المشاكل والمعوقات فقد ذكر 90% من المبحوثين أن الأسواق الفرعية والبيع المتجول قد تكون جزءاً من حل صعوبة الحصول على الأسماك وبعد سوقها، وأن تخصيص سوق نسائي تعرض فيه منتجات الأسماك المختلفة من قبل النساء أيضاً قد يكون أحد الحلول لمشكلة العادات والتقاليد لتسويق المنتجات والحصول عليها بالذهاب إلى الأسواق العامة، وقد شرعت مدينة متاخمة لمدينة بورتسودان بإنشاء هذا السوق (مقابلة مدير مفوضية العون الإنساني، 2019). كما أن تعدد صور المنتج وجد القبول لدى كل عينة المبحوثين على أنها قد تكون أحد الحلول وذكر 90% من النساء أن هذا القطاع مجزٍ اقتصادياً.

جدول رقم (3) يوضح إجابات عينة البحث عن صعوبة المهنة وطبيعة العمل حيث عزا المبحوثين في العينة عزوف المرأة عن العمل في هذا القطاع إلى أنه لا توجد شروط كافية للسلامة لمزاولة العمل بهذا القطاع بينما 6% من المبحوثين أشاروا إلى أن العمل في قطاع الأسماك لا يعتبر مهمة صعبة و90% اعتبروا أنه ملائم للمرأة فإن هناك فرصاً كثيرة متاحة في هذا القطاع لعمل المرأة وتلاؤمها ويمكن أن نقول إن المجالات التي يمكن للمرأة المشاركة فيها كثيرة مثل إعداد معدات الصيد وخياطة الشباك. ويمكن امتلاك القوارب وإدارة رحلات الصيد. فالمرأة تشارك في بعض المناطق الريفية المتاخمة لمدينة بورتسودان في الصيد على عمق يصل إلى 7 أمتار، كما يشاركن في جمع بعض الرخويات ومعالجتها وجمع خيار البحر (مقابلة مدير المصائد البحرية، 2019). وأيضاً يمكن مشاركتها في استزراع اللؤلؤ وحقن اللؤلؤ كما هو الحال بالشركات العاملة في هذا المجال (مقابلة شخصية مدير المشروع السوداني الكندي لزراعة الأصداف ، 2019). كما تلعب النساء دوراً رئيسياً في المعالجة التقليدية للأسماك (التمليح ، التخمر و تجفيف الأسماك) وتعتبر الطرق التقليدية في حفظ الأسماك من أهم المنتجات السمكية مما يتيح الفرصة لتوفير البروتين الحيواني الذي تفتقر إليه هذه المنطقة^[15]. وقد تم تدريب بعض النساء على تجهيز هذه المنتجات من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^[16]. بالإضافة إلى تصنيع الأعلاف الحيوانية من مخلفات الأسماك. ومن المجالات

التي يمكن أن يكون للمرأة بها دور كبير معالجة الأدوية ومستحضرات التجميل من الطحالب والأعشاب البحرية. وكذلك تربية الأحياء المائية ذات القيمة الاقتصادية العالية وأسماك الزينة. وكذلك التعبئة والتغليف. إن وجدت مصانع لمنتجات الأسماك. كما أن مشاركة المرأة في رفع الوعي والإرشاد له دور كبير في هذا المجال. جدول رقم 4 يوضح الإجابة عن الوظائف والأعمال التي يمكن أن تناسب المرأة في قطاع الأسماك فقد أيد كل المبحوثين أن الإدارة تناسب المرأة وكذلك التصنيع والتجهيز للأسماك ومعدات الصيد والأتجار بها وصيانتها وتلعب النساء دوراً مهماً في صيانة وخياطة معدات الصيد، حيث قامت العديد من المنظمات بتدريب النساء في هذا القطاع مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، والمنظمة الألمانية، ومنظمة الهلال الأحمر. غير أن 70% من المبحوثين لم يوافقوا على أن مهنة الصيد تناسب النساء. وهناك نساء يملكن زوارق لكنهن لا يساهمن في صيد الأسماك (مقابلة مدير المصائد البحرية، 2019).

قد أوضح 40% من المبحوثين عدم الرغبة في العمل في هذا القطاع وقد يعزى هذا إلى قلة الوعي بأهمية الأسماك بالمهارات المختلفة للتعامل معها ومردودها على الأسرة. وهذا ما اتضح من إجابات المبحوثين أن قلة الوعي بأهمية المورد ومعرفة التعامل معه كان له تأثير على عمل المرأة في هذا القطاع بالإضافة إلى نقص المهارات. فظاهرة تقدم التعليم وتنوعه وتعدد مراحل مع تعميمه على البنين والبنات وهذه أثمرت اقتدار المرأة على ممارسة أعمال مهنية متعددة⁴، لذلك لا بد من ضرورة رفع الوعي في هذا المجال لتشجيع المرأة للعمل به.

الخاتمة:

هنالك كثير من التحديات والقيود التي تواجه المرأة للعمل في قطاع الأسماك ممثلة في العادات والتقاليد والقيود المفروضة على حركة المرأة وعدم القدرة على تقديم المنتجات مباشرة في الأسواق. بالإضافة إلى صعوبة عملية الصيد بالنسبة للمرأة في وسط البحر. بالإضافة إلى قلة الوعي بأهمية هذا القطاع. وعلى الرغم من ذلك فهناك الكثير من الفرص المتاحة ويمكن أن تلعب المرأة أدواراً مهمة وموقّعة مهمّاً في هذا قطاع فمع زيادة الوعي وتوفير وسائل السلامة البحرية وإدخال طرق التسويق المختلفة يمكن أن تساعد المرأة في المشاركة في هذا القطاع.

التوصيات :

1. ضرورة التوعية وسط المجتمع حول أهمية هذا القطاع والفوائد التي يمكن جنيها من مشاركة المرأة به.
2. على جهات الاختصاص اتخاذ الشروط الكافية للسلامة لعمل المرأة في قطاع الأسماك.
3. قيام ورش العمل والدورات التدريبية لتنفيذ المشروعات الصغيرة في قطاع الأسماك.
4. إدخال بدائل لعرض الأسماك وتسهيل الحصول عليها وتخصيص سوق نسائي تعرض فيه منتجات الأسماك المختلفة لتشجيع المرأة للعمل في قطاع الأسماك.
5. إتاحة الفرص للمرأة للعمل في المجالات التي يمكن أن تشارك فيها المرأة.

الجدول :

جدول رقم (1) يوضح النسب المئوية لإجابات عينة البحث على تأثير العادات والتقاليد والقوانين المحلية

النسبة المئوية للإجابة (فرع أ) (ال)	النسبة المئوية للإجابة (ال)	النسبة المئوية للإجابة (معن)	العبارات
%0	%20	%80	هل هنالك عادات وتقاليد تمنع مشاركة المرأة في صيد الأسماك
%0	% 20	%80	هل هنالك عادات وتقاليد تمنع مشاركة المرأة في تسويق الأسماك بالسوق المركزي للأسماك
%0	% 100	%0	هل تنصحك الأسرة بعدم المشاركة في بعض المجالات في قطاع الأسماك
%0	% 30	% 70	هل يوجد بالأسرة من يعمل في قطاع الأسماك من العناصر النسائية
%0	% 90	% 10	هل يشجعك أحد أفراد الأسرة في العمل في هذا القطاع
%0	% 90	% 10	هل تعتقد أن دخول المرأة في جانب صيد وتسويق الأسماك سيولد نظرة سلبية نحوها في المجتمع
%10	% 0	% 90	هل القيود على حركة المرأة له دور في العزوف عن هذا المجال
%20	% 60	% 20	هل يوجد نساء يمارسن مهنة الصيد في منطقتك
%10	% 70	% 20	هل يوجد نساء يسوقن للأسماك في منطقتك

جدول رقم (2) يوضح النسب المئوية لإجابات عينة البحث عن تأثير صعوبة الحصول على الأسماك وبعد الأسواق في العمل في هذا القطاع

النسبة المئوية للإجابة (فرع أ ل)	النسبة المئوية للإجابة (ال)	النسبة المئوية للإجابة (م ع ن)	العبارات
10%	20%	60%	صعوبة الحصول على الأسماك يعد أحد المشاكل لضعف مشاركة المرأة بهذا القطاع
0%	0%	100%	تعدد صور المنتج يساعد على الدخول في هذا القطاع
10%	20%	70%	الوضع الراهن لسوق السمك غير مشجع
30%	20%	50%	طريقة البيع المتجول والتقنيات الرقمية في رايك طريقة جيدة يمكن أن تشجع مشاركة المرأة بهذا القطاع
0%	20%	80%	تخصيص سوق نسائي تعرض فيه منتجات الأسماك المختلفة من قبل النساء يعالج المشكلة
10%	0%	90%	العرض في الأسواق الفرعية يعالج المشكلة
0%	90%	10%	هل تعتبر المهنة غير مجزية اقتصاديا

جدول رقم (3) يوضح النسب المئوية لإجابات عينة البحث عن صعوبة المهنة وطبيعة العمل

النسبة المئوية للإجابة (لا أعرف)	النسبة المئوية للإجابة (ال)	النسبة المئوية للإجابة (نعم)	العبارات
10%	60%	30%	هل يعتبر العمل في قطاع الأسماك مهمة صعبة للمرأة
0%	90%	10%	هل تعتقد أن العمل في قطاع الأسماك غير ملائم للمرأة
20%	10%	70%	لاتوجد شروط كافية للسلامة في البحر

جدول رقم (4) يوضح النسب المئوية لإجابات عينة البحث عن مناسبة الوظائف والأعمال التي يمكن أن تقوم بها المرأة في قطاع الأسماك

النسبة المئوية للإجابة (لا أعرف)	النسبة المئوية للإجابة (ال)	النسبة المئوية للإجابة (نعم)	العبارات
%0	%0	%100	الإدارة
%10	%70	%20	الصيد
%10	%0	%90	التصنيع
%0	%10	%90	التسويق
%0	%10	%90	التجهيز وتوضيب الأسماك
%0	%0	%100	تجهيز وسائل الصيد
%0	%0	%100	التجارة في معدات الصيد

جدول رقم (5) يوضح النسب المئوية لإجابات عينة البحث عن تأثير قلة الوعي في العمل بهذا القطاع

النسبة المئوية للإجابة (لا أعرف)	النسبة المئوية للإجابة (ال)	النسبة المئوية للإجابة (نعم)	العبارات
%0	%10	%90	هل قلة الوعي والمعرفة بأهمية الأسماك له دور في قلة أعداد النساء العاملات في هذا القطاع
50	%20	%30	هل توجد مناشط وجمعيات للتعريف بأهمية الأسماك
%0	%20	8%0	هل تنقصك المهارات للمشاركة في هذا القطاع
%0	%30	%70	هل تشاركون في الأنشطة لو توفر لديك الوقت
%10	%40	%50	هل لديك الرغبة في العمل في مجال الأسماك

المصادر والمراجع:

- (1) Khalid, I. H.; Nichols, P; Fried H. K.; Mishrigi, S.; Ahmed, B.; Ali, F. A. and Salah, M. K. Status of the Living Marine Resources in the Red Sea and Gulf of Aden region and their management. Final Report. (2000).
- (2) Elnaiem, A. G. and EL awad, A. N. Sudan Marine Fish Production and Export, Abstracts of the First Scientific Conference, Sudan Ministry of Science and Technology friendship Hall-Khartoum. (2008).
- (3)]Abdalla, E. O. Microbiological quality assessment of Sudanese coastal waters with special reference to Port Sudan area. M. Sc. Department of Microbiology Faculty of Veterinary Medicine. University of Khartoum. (2006).
- (4) سارة الطيب محمد عبد الباقي. تقييم دور المرأة العاملة في القطاع الصناعي في مدينة ود مدني وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. رسالة لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا. جامعة الخرطوم. السودان. (2006).
- (5) ولاية البحر الأحمر الموسوعة الولائية أعداد خدمات البيئة والتنمية (1999-2006).
- (6) سجلات إدارة المصائد البحرية ولاية البحر الأحمر (2019).
- (7) Hamza, M. E., Elhassen, I. M., Mohamed, S.Y. Investigating the Contribution of Fishery Sector in the Household Food Security in the Red Sea State .FAO. (2015).
- (8) فاطمة عمر كازوز. معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة الجميل دراسة حالة. رسالة ماجستير قسم الاقتصاد الإسلامي جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية. ليبيا. (2016).
- (9) آمال سليمان محمود العبيدي. تطور حركة المرأة الليبية في المجتمع بين التمكين والتفعيل دراسة توثيقية جامعة قار يونس بنغازي ليبيا. (2006).
- (10) سعاد عبد الله علي رمرم. دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي والأسرة والاقتصاد الكلي للدولة وزارة الزراعة والري اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن الغذائي. بيروت . لبنان . 2012.

- (11) فاطمة إسماعيل، سهام مختار، ميمونة أمين سعيد. دور المرأة في الأمن الغذائي- السودان - وزارة الزراعة. (2009).
- (12) مريم علي أونور. دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في ولاية البحر الأحمر (دراسة حالة جمعية تطوير المشروعات الصغيرة). مجلة جامعة البحر الأحمر العدد الثاني. السودان. (2012).
- (13) سمير رضوان. المرأة والتنمية الاقتصادية في البحر المتوسط. معهد البحر المتوسط.المفوضية الأوروبية. تقرير. (2006).
- (14) أم العز يوسف المبارك (2000)، خروج المرأة للعمل وأثرها على التنشئة الاجتماعية لأطفالها ، رسالة ماجستير، كليةالاقتصاد-قسم الإجتماع ، جامعة الخرطوم
- (15) Sudan livelihood profiles. (2015).
- (16) UNIDO Records. Recovery of the coastal livelihoods in the Red Sea State. (2014).